الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

# الدورة السادسة والخمسون لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

[يرجى مضاهاة النص الخطي بالنص الشفوي]

## كلمة

**السيد كلافر غاتيتي**
**وكيل الأمين العام للأمم المتحدة**
**الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا**

**شلالات فيكتوريا**
**١ آذار/مارس ٢٠٢٤**

A.24-00446

فخامة الدكتور إيمرسون مننغاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي،

معالي السيد مثولي نكوبي، وزير المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، جمهورية زمبابوي،

معالي الدكتورة مونيك نسانزاباغوانوا، نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

سعادة السيدة ريبيكا أموجي، سفيرة جمهورية أوغندا لدى إثيوبيا وجيبوتي، رئيسة المكتب المنتهية ولايته،

**معالي الوزراء،**

**حضرات المندوبين الكرام،**

**السيدات والسادة،**

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم جميعا في مؤتمر الوزراء لهذا العام الذي يُعقد بشأن موضوع ''تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا''.

أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر للرئيس، فخامة الدكتور إيمرسون منانغاغوا، ولشعب جمهورية زمبابوي، على حفاوة الاستقبال وعلى استضافتنا في مدينة شلالات فيكتوريا الجميلة.

**أصحاب المعالي،**

**حضرات المندوبين الكرام،**

إن العالم يقف اليوم عند منعطف تواجه فيه البلدان خيارات سياسية تكاد تكون مستحيلة وذات عواقب اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى.

والواقع أننا اخترنا موضوع الانتقال الأخضر لأنه، شئنا أم أبينا، لا يمكننا تجاهل تحديات تغير المناخ والحاجة إلى التصرف وفقا لذلك.

ففي عام ٢٠٢٠، كان إجمالي انبعاثات الدفيئة لأفريقيا نحو ٣ في المائة من الانبعاثات العالمية.

بيد أن منطقتنا هي المنطقة التي تتحمل العبء الأكبر من تأثيرها.

وعليه، فإن هناك الكثير على المحك في الخيارات التي نتخذها.

واتخاذ الخيار الصحيح يمثل تحديا.

إن تقديرات مجموعة العشرين تشير إلى أننا، بحلول عام ٢٠٣٠، سنكون في حاجة إلى إنفاق إضافي قدره ١٫٨ تريليون دولار أمريكي للعمل المناخي و١٫٢ تريليون دولار أمريكي لتمويل التنمية.

ومع ذلك، فإن انكماش هامش المناورة المالي هو الآن المسألة الوحيدة الأكثر أهمية بالنسبة لوزراء المالية والتخطيط والاقتصاد الأفريقيين.

وفي ظل تحقيق نمو بنسبة ٢٫٧ في المائة في عام ٢٠٢٣، وتوقعات بتحقيق نمو بنسبة ٢٫٤ في المائة في عام ٢٠٢٤، وبلوغ التضخم قرابة ٢٠ في المائة، يبدو المستقبل قاتما.

فقد زادت الديون بأكثر من ١٨٠ في المائة منذ عام ٢٠١٠، ويوجد واحد وعشرون بلدا بات الآن معرضا لخطر المديونية الحرجة أو يعاني بالفعل منها.

يحدث ذلك رغم فقدان ما لا يقل عن ٥ في المائة من الناتج المحلى الإجمالي سنويا بسبب تغير المناخ.

وفضلا عن ذلك، تجري إزاحة القطاع الخاص عن المشهد.

لذلك، فإن السؤال الطبيعي الذي يفرض نفسه هو ''من أين ستأتي كل هذه الموارد؟''

وكيف تستطيعون، بصفتكم وزراء، تحديد مجالات صرف الموارد في الوقت الذي تنفق فيه نحو ١٠٠ مليار دولار على سداد الديون سنويا؟

من الواضح أن الحكومات لم تعد قادرة على تأمين وجود شبكات الأمان الاجتماعي.

ومع ذلك، فإن ذلك هو بالضبط ما يتعين علينا القيام به لكى نضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

دعونا نسلم بالأمر، نحن على وشك أن نخذل الأجيال القادمة.

**أصحاب المعالي،**

**حضرات المندوبين الكرام،**

إن الأزمات المالية التي نواجهها اليوم ليست وليدة أزمة كوفيد-١٩ أو النزاعات الأخيرة فقط.

فهذه الصدمات الأخيرة أدت فقط إلى تفاقم المشكلات البنيوية التاريخية المتجذرة في هيكل مالي عالمي لا يصلح لعالمنا الحالي.

والأمر ببساطة هو أن النظام المالي المتعدد الأطراف القائم لا يمثل احتياجات أفريقيا.

غير أنه لا ينبغي لهذا الوضع أن يكون مفاجأة لنا.

فقد أنشئ الهيكل المالي العالمي في وقت لم تكن فيه بلدان أفريقية كثيرة قد ولدت بعد.

ففى عام ١٩٤٥، عندما أنشئت الأمم المتحدة، كان الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، وهم الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا، يمثلون ما يقرب من ٥٠ في المائة من سكان العالم.

بيد أن نِسبهم اليوم لا تتجاوز ٢٦ في المائة.

ورغم أن أفريقيا تمثل الآن ما يقرب من ٢٠ في المائة من سكان العالم، فهى غير ممثلة في مجموعة السبع، التي لا تشكل سوى ٩,٧ في المائة من سكان العالم.

إذن كيف يمكنكم حل مشاكل اليوم بهياكل عفا عليها الزمن منذ ثمانين عاما وأصبحت لا تعكس التحولات العالمية التي حدثت؟

**أصحاب المعالي،**

**حضرات المندوبين الكرام،**

إن الاختلالات ظاهرة للعيان.

وهناك بعض العناصر الأساسية التي يجب معالجتها.

أولا، لابد من إصلاح الهيكل المالي العالمى. فهذا الهيكل يجب أن يعمل من أجل الجميع وأن يعكس المتغيرات الجديدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بانضمام الاتحاد الأفريقي إلى عضوية مجموعة العشرين.

لكننا يجب ألا نتوقف عند هذا الحد!

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يقتصر الإصلاح على زيادة مبلغ التمويل المقدم بشروط ميسّرة أو تمديد فترة سداد القروض.

بل يجب أن نواصل الدعوة إلى إجراء تغييرات تزيل أوجه الجمود في الاستثمار وتمكن البلدان من تعبئة التمويل الميسور التكلفة على نطاق واسع.

ويجب أن تكون المحادثات بشأن الحوكمة وقائمة الشروط، مهما كانت صعبة، على رأس الأولويات.

إن دعوة الأمين العام للأمم المتحدة الطموحة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة بمبلغ ٥٠٠ مليار دولار أمريكي لهي اعتراف بالمدى الذي يجب أن نبلغه من أجل تحقيق العدالة والإنصاف.

ثانيا، يجب أن نعالج مسألة التصورات الخاطئة للمخاطر والتصنيفات الائتمانية التي لا تتيح لأفريقيا سوى خيارات اقتراض محدودة.

فينبغي لنا ألا نقبل بأن يحصلَ بَلَدان فقط من البلدان الأفريقية على تصنيف محفز للاستثمار، في حين يبقى ٢٢ بلدا خارج التصنيف.

في العام الماضي، أشارت تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن عدم تناسق المعلومات المتعلقة بالتصنيفات يكلف القارة مبلغا يصل إلى ٧٤,٥ مليار دولار أمريكي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٣).[١]

ثالثا، نحن في حاجة إلى التركيز على زيادة حجم الموارد المحلية التي تُعبَّأ من أجل الاستدامة.

فقد أصبح الاقتراض الخارجي مكلفا، ولا يمكن الاعتماد عليه ولا يمكن أن يستمر.

لذلك، فإن إصلاح أنظمتنا الضريبية والحد من المخاطر على صعيد بيئة الأعمال التجارية أمران لا مفر منهما.

ولا يمكننا ببساطة ممارسة الأعمال التجارية بدون القطاع الخاص.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى الاستثمار في تطوير أسواق رأس المال لتوفير موارد على المدى الطويل لاستثمارات القطاع الخاص.

**أصحاب المعالي،**

**حضرات المندوبين الكرام،**

إن إرساء نظام تمويل أخضر مُنتِج في أفريقيا يمكن أن يولّد ٣ تريليونات دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠.

ولكن يجب أن ننتقل من الإجراءات **"الممكنة"** إلى الإجراءات الملموسة مصحوبة بمشاريع إقليمية قابلة للتمويل.

---

[١] ٤٦ مليار دولار أمريكي من حيث تكاليف الفرص الضائعة و ٢٨ مليار دولار أمريكي من حيث الوفورات المحتملة من تسديد الفوائد

ويمكن للأدوات المبتكِرة، مثل مقايضة الديون بإلتزامات بصون الطبيعة والسندات الزرقاء الإقليمية وأسواق الكربون الإقليمية ومحاسبة رأس المال الطبيعي، أن تتيح التمويل اللازم لمعالجة قضايا الديون وتعزيز العمل البيئي.

لقد سبق للسيشيل أن قدَّمت مثالا يُحتذى به بإصدارها سنداتها الزرقاء السيادية في عام ٢٠١٦، حيث تمكنت من جمع ١٥ مليون دولار أمريكي.

وعلى المنوال نفسه، بإمكان استغلال سواحل أفريقيا الشاسعة توليد ٥٧٦ مليار دولار أمريكي سنويا واستحداث ١٢٧ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٦٣.

ولكن يجب أن يكون السعر في سياق الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات الكربونية عادلا ليتسنى جني الثمار.

إذ ليس من المنطقى أن تحصل البلدان الأفريقية على أقل من ١٠ دولارات أمريكية لكل طن من الكربون بينما تحصل البلدان الأوروبية على أكثر من ١٠٠ دولار أمريكي.

ونعلم أيضا أن التعاون الإقليمى يمكن أن يحوّل أفريقيا إلى قطب صناعى لتحقيق تطلعات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

فما الذي يمنعنا من الانخراط بقوة في سلاسل القيمة الإقليمية الخاصة بصناعة لحوم البقر في تشاد وبوتسوانا، أو في قطاع الكاكاو في غانا وكوت ديفوار، أو في إنشاء قطاع مزدهر لمعالجة المنتجات الزراعية في زامبيا وزمبابوي؟

إلا أننا لا يمكننا القيام بكل ذلك دون تحقيق تقدم تكنولوجي.

فنحن بحاجة إلى أن نكون أهل عزم بشأن استثماراتنا في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

ثم إن الرقمنة تشكل مكوّنا أساسيا لتطوير البنية التحتية ولتوليد وفورات الحجم.

ولهذا السبب يكتسى الحوار بشأن الميثاق الرقمى العالمى أهمية بالغة لأفريقيا خاصة وأننا لا نزال المنطقة الأقل شمولا في مجال الرقمنة، حيث يبلغ متوسط استخدام الإنترنت ٤٠ في المائة فقط.

**أصحاب المعالي،**

**حضرات المندوبين الكرام،**

إن هذا المؤتمر مهم من نواح كثيرة.

فهو يتزامن مع بداية النصف الثاني من عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبدء خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

وهو يعقد أيضا في ظل نظام متعدد الأطراف مختل وفاشل في الوفاء بوعوده لأفريقيا.

إذن، ما الذي يتعين على البلدان الأفريقية القيام به لكي يكون صوتها مسموعا حقا؟

في أيلول/سبتمبر القادم، سيجتمع قادتنا في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل للاتفاق على عناصر نظام عالمي جديد.

وستشكل نتائج هذا المؤتمر، ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في نيسان/أبريل، مساهمة تندرج في رسائل أفريقيا إلى مؤتمر القمة، ونحن نعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الرئيسيين بشأن موقف أفريقي مشترك.

ولا بأس من القول إن أفريقيا لم تكن على الطاولة قبل ثمانين عاما.

وربما يكون من المقبول القول إنه عندما أُعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية، كنا أيضا على الهامش.

ولكن لن يُغفر لنا اليوم إذا لم نحتلَّ مركزا مرموقا ونساهم بصفة مهندسين في تشكيل هيكل مالي عالمي جديد يعمل لصالحنا.

وبصفتكم وزراء ماليتنا، فنحن بحاجة إلى صوتكم الآن أكثر من أي وقت مضى!

نعم، من الإنصاف القول إننا نواجه بعض الأسئلة الوجيهة.

ولكن، رغم الصعاب، لا نزال صامدين.

وهذا ينبغي أن يمنحنا الأمل.

الأمل، لأننا نستطيع أن نفعل المزيد بما نمتلكه.

وإذا ما توفرت العزيمة الصادقة وتحققت وحدة الهدف يمكننا أن نتبوأ مكانة أفضل بكثير.

وأنا الآن متفائل أكثر من أي وقت مضى بأن المستقبل لأفريقيا!

أشكركم جميعا على حسن إصغائكم.